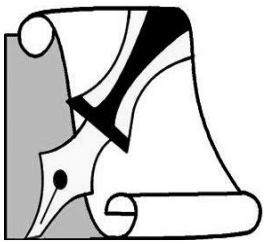

باحث للدراسات
الفلسطينية والاستراتيجية

تحليل نصف شهري لاخبار الكيان الإسرائيلي

أهداف المركز الرئيسية:

1 . إعادة فلسطين إلى موقعها الحقيقي كقضية مركزية للأمة.

2 . الترويج للقيم الجهادية والنضالية في إطار استراتيجية تحرير فلسطين.

3 . بناء علاقة متينة مع النخب والشخصيات المعنية بالقضية الفلسطينية.

4 . إصدار دراسات وأبحاث وتقارير ذات بعد استراتيجي وتحليلي.

الرقم	العنوان	الصفحة
1	هآرتس: سلاح الجو الإسرائيلي يستعد لمهمّة كبرى.....	3
2	جيش الاحتلال يُغادر لبنان مخلّفاً دماراً ممنهجاً ومعاناة تمتد لعقد من الزمن.....	3
3	الولايات المتحدة تُطالب "إسرائيل" بتقديم مساعدات عسكرية عاجلة للسلطة.....	3
4	مشروع قانون لإلغاء حظر دخول الإسرائيليين إلى غزة تمهيداً للاستيطان في القطاع.....	4
5	تقرير: "إسرائيل" تسعى لاستعادة رفات إيلي كوهين وجندي من سورية.....	5
6	استطلاع: أكثر من نصف الإسرائيليين يرفضون استئناف التعديلات القضائية وغالبية تطالب باتفاق تبادل أسرى..	6
7	الحكومة الإسرائيلية تقر خطّة لزيادة عدد المستوطنين في الجولان المحتل.....	6
8	"إسرائيل" تُغلق سفارتها في دبلن بسبب "سياسات مُعادية" وتفتح سفارة جديدة في مولدوفا.....	7
9	الحاخام الأكبر السابق لإسرائيل يُثير جدلاً واسعًا بدعوته الحريديين إلى رفض التجنيد في الجيش.....	8
10	نتنياهو يبحث مع ترامب التطورات في سورية وإيران وغزة خلال اتصال هاتفي.....	9
11	تقرير: مسؤولون استخباراتيون إسرائيليون زاروا الأردن سرًا.....	10
12	المدّعي العام الإسرائيلي الأسبق يدعو الطيّارين لرفض التطوّع للخدمة العسكرية.....	10
13	تخوّف إسرائيلي من إصدار الجنائية الدولية مذكّرات اعتقال دولية سريّة.....	11
14	"إسرائيل" لم تعلم مسبقاً بهجوم المعارضة المسلّحة وفوجئت بسقوط الأسد.....	12

التفاصيل:

1 – هآرتس: سلاح الجو الإسرائيلي يستعد لمهمّة كبرى

نقلت صحيفة "هآرتس" أن مسؤولاً كبيراً في الجيش الإسرائيلي أخبر صحفيين الأسبوع الماضي بأن سلاح الجو يستعد لما سمّاها المهمّة الكبرى المقبلة. وكشف المسؤول العسكري عن أن المهمّة المقبلة قد تحظى بدعم إدارة الرئيس الأميركي المنتخب دونالد ترامب الجديدة، خصوصاً أنها تستهدف إيران، وفق الصحيفة. وتناولت وسائل إعلام إسرائيلية احتمال تنفيذ هجوم على إيران في ظلّ ما وصفتها بـ"الفرصة التاريخية" للجيش الإسرائيلي، بالإضافة إلى تصاعد التوتّرات الإسرائيلية الداخلية بسبب تدخّل السلطة التنفيذية في شؤون السلطة القضائية.

2 – جيش الاحتلال يُغادر لبنان مخلّفاً دماراً ممنهجاً ومعاناة تمتد لعقد من الزمن

سلّطت صحيفة "معاريف" الإسرائيلية الضوء على حجم العدوان والانتقام الإسرائيلي من قرى الجنوب اللبناني، حيث مشهد الدمار لا يقل بشاعة عمّا ارتكبته آلة الحرب الإسرائيلية في قطاع غزة. وقد تصرّف الجيش الإسرائيلي بشكل منهجي ضدّ جميع القرى القريبة من خط الحدود الإسرائيلية. وتشير التقديرات إلى تدمير آلاف المنازل والمباني في جنوب لبنان. القرى مهجورة حالياً. لا يوجد أحد في الشوارع. ودمّرت أعمدة الكهرباء والبُنية التحتية. ويقول قائد تشكيل الجليل في جيش الاحتلال شاي كلابر: "سيستغرق الأمر عشر سنوات على الأقل، وربما أكثر، حتى ينجح اللبنانيون في إعادة تأهيل المنطقة." وقامت الفرقة 91 بمناورة على طول القطاع الشرقي في عدّة مواقع. وبدأت القتال في الثامن من تشرين الأول/أكتوبر عندما أطلق حزب الله النار . وقامت الفرقة خلال المناورة بتنشيط ما لا يقل عن ثمانية ألوية دبّابات ومدفعية ومُشاة. وكان هدف القوّات، بزعم التقرير العبري، إبعاد تهديدات حزب الله عن خط الحدود والسماح للمستوطنين بالعودة إلى منازلهم.

3 – الولايات المتحدة تُطالب إسرائيل بتقديم مساعدات عسكرية عاجلة للسلطة

طلَبت الولايات المتحدة من إسرائيل الموافقة على إمدادات عسكرية عاجلة للسلطة الفلسطينية على خلفيّة العملية الأمنية واسعة النطاق المستمرة في مدينة جنين شمال الضفة الغربية. وبحسب موقع "واللا" الاستخباراتي الإسرائيلي، فإن الحملة الأمنية التي أطلقتها أجهزة الأمن الفلسطينية في جنين، جاءت بموافقة من قِبل مصر والأردن والسعودية. وتُعتبر العملية العسكرية هي الأكبر التي تنفّذها قوات الأمن الفلسطينية منذ سنوات، بهدف

استعادة السيطرة على واحدة من أكبر المدن في الضفة الغربية. وتقول مصادر فلسطينية وإسرائيلية إن العملية تركّز على مُقاتلين تابعين لحركة الجهاد الإسلامي و"حماس" وجماعات أخرى خارجة عن القانون تتلقّى تمويلاً من إيران. وقال مسؤول فلسطيني كبير "إن هذه العملية هي لحظة انتصار أو هزيمة للسلطة الفلسطينية." ونقَل التقرير عن مصادر فلسطينية وأميركية قولها، إن الحملة الأمنية في جنين هي نتيجة "التأثير السوريّ"، إذ تخشى القيادة الفلسطينية من أن يُسقِط مسلّحون السلطة الفلسطينية، "تماماً كما أطاحت (فصائل المعارضة في) سورية، بنظام (المخلوع، بشار) الأسد." ويشهد الوضع الأمني في جنين تدهوراً منذ أشهر، مع ضعف سيطرة السلطة الفلسطينية تدريجياً. وقد سيطر المسلّحون المحليّون على مخيّم جنين للاجئين، ومُنِعت قوّات الأمن الفلسطينية من دخوله.

4 – مشروع قانون لإلغاء حظر دخول الإسرائيليين إلى غزة تمهيداً للاستيطان في القطاع

قدّم عضو الكنيست عن الليكود، أفيحاي بوآرون، مشروع قانون يهدف إلى السماح بحريّة الحركة للإسرائيليين داخل قطاع غزة، بعد سنوات من حظر الدخول بموجب قانون "فك الارتباط"، وذلك تمهيداً للاستيطان في القطاع. وجاء في نص القانون أنه "في صيف العام 2005، قرّرت الحكومة الإسرائيلية طرد جميع سكّانها اليهود من قطاع غزة وشمال السامرة (شمالي الضفة) والانسحاب من المنطقة. وفي إطار هذا القرار، سنّ الكنيست قانونًا لتنفيذ 'فك الارتباط'"؛ وتابع أن القانون "حظَر دخول الإسرائيليين إلى هذه المناطق"، ووصف هذا الحظر بأنه "يُذكّر بفترات مظلمة في تاريخ الشعب اليهودي. أثناء الهولوكوست، تمّ تعريف مناطق على أنها 'خالية من اليهود'، في قوانين اعتبرها الشعب اليهودي مُعادية للساميّة." وقال إن المحرّك لاقتراحه هو هجوم السابع من تشرين الأول/ أكتوبر 2023، مُعتبراً أن الرد يجب أن يشمل إنهاء سيطرة حركة حماس على القطاع وإلغاء جميع القوانين التي تمنع دخول الإسرائيليين إلى غزة. واعتبر أن "الحرب مع الإسلام الأصولي في غزة يجب أن تنتهي بفقدان سيطرته على الأرض. هذا هو الثمن الأكثر إيلاماً له، وهذه يجب أن تكون النتيجة. لذلك، فإن إحدى الخطوات الأولى التي يجب على الكنيست اتخاذها اليوم هي محو وصمة العار الفظيعة المتمثّلة في عبارة 'المنطقة المحظورة على اليهود دخولها' من كتاب القوانين الإسرائيلي." وقال إنه "يجب السماح بحريّة الوجود والحركة الكاملة (لليهود) في قطاع غزة، كما هو الحال في جميع مناطق أرض إسرائيل"، وفق تعبيره؛ وبالتالي، يقترح اعتبار أن بنود قانون "فك الارتباط" التي تمنع دخول الإسرائيليين لن

تنطبق على قطاع غزة. ويهدف القانون، وفق نصّه، إلى مُحاكاة الإجراءات التي تمّ اتخاذها في شمال الضفة الغربية، حيث أُلغيت القيود على دخول الإسرائيليين وأعيد بناء مستوطنة "حومش". ويرى أن "إلغاء القيود على غزة قد يفتح الباب أمام إنشاء تجمّعات استيطانية جديدة داخل القطاع." ويأتي مشروع القانون الجديد لينضم إلى القانون الذي صادَق عليه الكنيست في آذار/ مارس لإلغاء خطّة الانفصال عن أربع مستوطنات شمالي الضفة، في إطار خطّة "فك الارتباط" عن غزة التي نفّذتها الحكومة الإسرائيلية في العام 2005.

5 – تقرير: إسرائيل تسعى لاستعادة رفات إيلي كوهين وجندي من سورية

تُحاول إسرائيل، عبر وسطاء، تحديد مكان رفات الجاسوس إيلي كوهين وجندي إسرائيلي اعتُبر في عداد المفقودين بعد اختفائه في العام 1982 في سورية، بحسب ما نقلت وكالة "فرانس برس" عن مسؤول فلسطيني. وقال المسؤول الفلسطيني الذي ذكرت الوكالة أنه "فضّل عدم الكشف عن هويّته"، إنه "تمّ التواصل معنا عبر وسطاء من أجل المساعدة في العثور على رفات جندي إسرائيلي ثالث فقِد عام 1982." وأضاف المسؤول المقيم حالياً في دمشق: "هناك اتصالات أخرى لمعرفة مكان رفات العميل الإسرائيلي المعروف إيلي كوهين". وقال مسؤول فلسطيني آخر فضّل كذلك عدم الكشف عن هويّته إن الوساطة تتم عبر روسيا ومع مسؤولين فلسطينيين خارج سورية. وتحاول إسرائيل منذ سنوات طويلة معرفة مكان رفات الجاسوس إيلي كوهين الذي أُعدِم شنقاً في دمشق عام 1965. وفي صيف 2018، أعلنت إسرائيل استعادة ساعة يد كوهين التي كانت جزءاً من "هويّته العربية الزائفة"، وذلك بفضل "عملية خاصّة نفّذها الموساد في دولة عدوّة." وسرَت حينها معلومات بشأن مفاوضات تُجريها إسرائيل مع روسيا، حليفة نظام المخلوع بشّار الأسد، من أجل استعادة أغراض شخصية أخرى لكوهين، وحتّى رفاته. وفي عام 2019، أفرجت إسرائيل عن أسيرين سوريين بعد أن استعادت عبر روسيا رفات الجندي الإسرائيلي، زخاريا باومل، الذي فقِد منذ عام 1982 في لبنان. وفُقِد باومل في معركة مع القوّات السورية قرب قرية السلطان يعقوب اللبنانية القريبة من الحدود مع سورية في حزيران/ يونيو 1982، بعد الاجتياح الإسرائيلي للبنان. ولا يزال الجنديان الإسرائيليان، يهودا كاتس وتسفي فلدمان، في عداد المفقودين منذ ذلك الحين. وبحسب المرصد السوري لحقوق الإنسان فإنّ "القوّات الروسية عملت خلال شهر شباط/ فبراير على نبش قبور في مخيّم اليرموك للاجئين الفلسطينيين، جنوب دمشق، بحثًا عن رفات جنديين إسرائيليين والجاسوس الشهير إيلي كوهين".

6 – استطلاع: أكثر من نصف الإسرائيليين يرفضون استئناف التعديلات القضائية وغالبية تطالب باتفاق تبادل أسرى

أظهر استطلاع للرأي العامّ الإسرائيلي أن أكثر من نصف الإسرائيليين يرفضون استئناف التعديلات القضائية، ومساعي ائتلاف حكومة بنيامين نتنياهو إلى فَرضها. وقد جاء ذلك في استطلاع، نشرت نتائجه القناة الإسرائيلية 13، بعد يوم واحد فقط من إعلان وزير القضاء الإسرائيلي، ياريف ليفين، أن الحكومة قد تستأنف قريبًا العمل على تمرير "التعديلات القضائية"، التي تهدف إلى إضعاف جهاز القضاء، بعد أن تمّ تعليقها منذ اندلاع الحرب على قطاع غزة في تشرين الأول/ أكتوبر 2023. وسُئل المشاركون في الاستطلاع إذا ما كانوا يؤيّدون استئناف التعديلات القضائية، ليُجيب 51.3%، بأنهم يعارضون ذلك، بينما أيّد 34.7% استئنافها. كما سُئل المشاركون في الاستطلاع ما إذا كانوا يعتقدون أن استئناف القوانين والتعديلات التي يسعى ائتلاف نتنياهو إلى فرضها، تُعَرّض "الديمقراطية الإسرائيلية" للخطر، فأجاب 49.3% بأنها تشكّل خطراً بالفعل على ذلك، فيما عَدّ 36.6% أنها لا تشكّل خطراً على الديمقراطية. وحينما سُئل المشاركون في الاستطلاع، عن القضية الأكثر إلحاحًا التي تتطلّب اهتمام الحكومة الإسرائيلية، في الوقت الحاليّ، أكّدت غالبية إسرائيلية كبيرة بنسبة 65.6%، أن الدفع نحو التوصّل لاتفاق تبادُل أسرى في غزة، هي القضية الأكثر إلحاحاً بالنسبة لهم. وقال 13.1% من المشاركين إن الأمر الأهم هو ترميم جنوبيّ وشماليّ البلاد، فيما ذكَر 10.4% فقط أن القضية الأكثر إلحاحاً هي "الانقلاب القضائي"، بينما قال 7.7% إن الأمر الأكثر إلحاحاً هو المصادقة على تشريع قانون يُلزم جميع الإسرائيليين بالتجنيد. كما تطرّق الاستطلاع إلى دعوة الحاخام الأكبر السابق لإسرائيل، يتسحاق يوسف، رفض تجنيد الحريديين في الجيش الإسرائيلي، بما في ذلك أولئك الذين لا يدرسون التوراة، في تصريحات أثارت موجة واسعة من الانتقادات من مختلف الأطياف السياسية في إسرائيل؛ إذ سُئل المشاركون في الاستطلاع عن ذلك، ليؤكّد 74.4% بأنهم يعارضون تصريحات الحاخام ودعوته، بينما عَبّر 17.7% فقط عن تأييدهم لذلك. وسُئل المشاركون إذا ما كانوا يؤيّدون أم يعارضون عدم التجنيد في الاحتياط لـ"أسباب أيديولوجية"، فأجاب 68.8% أنهم يعارضون ذلك، مقابل 17.4% قالوا إنهم يؤيّدون عدم التجنيد لأسباب إيديولوجية.

7 – الحكومة الإسرائيلية تقر خطّة لزيادة عدد المستوطنين في الجولان المحتل

صادقت الحكومة الإسرائيلية على خطّة قدّمها رئيس الحكومة، بنيامين نتنياهو، لتعزيز "النمو السكّاني" في مستوطنات الجولان المحتل، بميزانية تزيد عن 40 مليون شيكل. وجاء في بيان صدَر عن الحكومة الإسرائيلية

أن الخطّة تأتي في ظل "التطورات الأمنية والجبهة الجديدة مع سورية"، وتهدف إلى مُضاعفة عدد المستوطنين في الجولان السوري المحتل. ويتزامن القرار، الذي صادقت عليه الحكومة الإسرائيلية بالإجماع، مع تصعيد إسرائيل هجماتها العدوانية على سورية في أعقاب سقوط نظام بشّار الأسد. وذكر البيان أن الخطّة تتضمّن "تمويل مشاريع في مجالات التعليم والطاقة المتجدّدة، إضافة إلى إنشاء قرية طلّابيّة وبرامج لدعم المجلس الإقليمي في الجولان لاستيعاب المستوطنين الجدد." وقال نتنياهو، بحسب ما جاء في البيان، إن "تعزيز الجولان هو تعزيز لدولة إسرائيل، وهذا أمر بالغ الأهمية في الوقت الراهن. سنواصل التمسك به، تطويره، وتكثيف الاستيطان فيه." والأسبوع الماضي، أعلن نتنياهو تمسكه باحتلال هضبة الجولان السورية، معتبرًا أن سقوط نظام الأسد "فتح فصلاً دراماتيكياً في تاريخ الشرق الأوسط لكلّ ما في الكلمة من معنى." وتابع: "أقول لأجيال المستوطنين الذين تشبّثوا اليوم بالجولان إنهم جميعاً يدركون أهمية وجودنا هناك. السيطرة على هذه المنطقة تضمن أمننا." وشكَر الرئيس الأميركي المنتخب، دونالد ترامب، على اعترافه بسيادة إسرائيل على الجولان عام 2019، مشدّداً على أن هضبة الجولان "ستظل إلى الأبد جزءًا لا يتجزّأ من دولة إسرائيل." واستغلّت إسرائيل إسقاط نظام الأسد وانشغال المعارضة السورية بترتيب الأوضاع الانتقالية، ووسّعت رقعة احتلالها لمرتفعات الجولان السورية عبر احتلال المنطقة العازلة. وكان وزير الأمن الإسرائيلي، يسرائيل كاتس، قد أعلن، يوم الجمعة الماضي، أنه أصدر أوامر للجيش "بالاستعداد للبقاء" طوال الشتاء في المنطقة العازلة في الجولان السوري.

8 – إسرائيل تُغلق سفارتها في دبلن بسبب "سياسات مُعادية" وتفتح سفارة جديدة في مولدوفا

أعلن وزير الخارجية الإسرائيلي، غدعون ساعر، أن إسرائيل قرّرت إغلاق سفارتها في العاصمة الإيرلندية دبلن، وافتتاح سفارة جديدة في العاصمة المولدوفية كيشيناو بحلول عام 2025، في خطوة وصفها بأنها "إعادة ترتيب الأولويات الدبلوماسية لإسرائيل." وأرجع ساعر قرار إغلاق السفارة الإسرائيلية في دبلن إلى ما وصفَه بـ"السياسات المعادية لإسرائيل" التي ادّعى أن الحكومة الإيرلندية تتبنّاها، معتبرًا أن "إيرلندا تجاوزت جميع الخطوط الحمراء في تعاملها مع إسرائيل." وتُعتبر خطوة إغلاق مبنى السفارة الإسرائيلية في العاصمة الإيرلندية، وإعادة جميع الطاقم الدبلوماسي إلى إسرائيل، خطوة تمهيدية قبل اتخاذ قرار نهائي قد يصل إلى قطع العلاقات الدبلوماسية بين إيرلندا وإسرائيل. وأشار ساعر، في بيان صدر عن وزارة الخارجية، إلى أن إيرلندا كانت قد "اعترفت من جانب واحد بالدولة الفلسطينية"، وأعلنت مؤخرًا عن انضمامها إلى دعوى جنوب إفريقيا القضائية في محكمة

العدل الدولية، التي تتّهم فيها إسرائيل بارتكاب جرائم إبادة جماعية في قطاع غزة. ووصَف ساعر سياسات إيرلندا بأنها "مُعادية للساميّة، وتستند إلى نزع الشرعية عن إسرائيل وشيطنتها"، مُشيرًا إلى أن قرار إغلاق السفارة جاء استجابة لهذه المواقف، وأن إسرائيل ستُعيد توجيه مواردها لتعزيز العلاقات مع الدول التي تسعى لتوسيع تعاونها مع إسرائيل. وفي ردّ على قرار ساعر، قال رئيس الوزراء الإيرلندي، سايمون هاريس، إن قرار إسرائيل إغلاق سفارتها في دبلن "مؤسف للغاية". فيما شدّد على رفضه "تماماً الادّعاء بأن إيرلندا مُعادية لإسرائيل. إيرلندا مؤيّدة للسلام وحقوق الإنسان والقانون الدولي." وتابع هاريس في منشور على منصة "إكس" قائلاً: إن "إيرلندا تريد حلّ الدولتين، وأن تعيش إسرائيل وفلسطين في سلام وأمن. ستُدافع إيرلندا دائمًا عن حقوق الإنسان والقانون الدولي. لا شيء سيُثنينا عن ذلك."

9 – الحاخام الأكبر السابق لإسرائيل يُثير جدلاً واسعًا بدعوته الحريديين إلى رفض التجنيد في الجيش

دعا الحاخام الأكبر السابق لإسرائيل، يتسحاق يوسف، إلى رفض تجنيد الحريديم في الجيش الإسرائيلي، بما في ذلك أولئك الذين لا يدرسون التوراة، في تصريحات أثارت موجة واسعة من الانتقادات من مختلف الأطياف السياسية في إسرائيل. وقال يوسف، الذي يشغل حاليًا عضوية مجلس حكماء التوراة التابع لحركة "شاس"، في مقطع فيديو صوّر مؤخراً ونشِر حديثًا، إنه "حتى الكسالى الذين لا يدرسون التوراة لا ينبغي لهم الانضمام إلى الجيش الإسرائيلي." وفي أعقاب هذه التصريحات، أصدر مكتب رئيس الحكومة، بنيامين نتنياهو، بيانًا أدان فيه أقوال الحاخام الأكبر السابق، واعتبرها "غير مقبولة وتستحق الإدانة". وأضاف البيان أنه "لن نقبل أي دعوات إلى رفض الخدمة العسكرية من أي جهة كانت." وأدان الرئيس الإسرائيلي، يتسحاق هرتسوغ، "بشدّة كلّ دعوة لرفض التجنيد أو عدم الامتثال للخدمة العسكرية". وأضاف أن "الخدمة في الجيش الإسرائيلي ملكٌ لنا جميعًا. أي ضرر يلحق بالجيش هو ضرر بأمن دولة إسرائيل ومواطنيها." وقال يوسف، في التسجيل الذي أثار الجدل، "حتى أولئك الذين لا يدرسون التوراة يصبحون علمانيين بعد دخولهم الجيش، ثم يعودون لاحقًا إلى التوبة"؛ فيما حاول الناطق باسم "شاس"، آشر مدينا، تبرير تصريحاته. وادّعى الناطق باسم "شاس" أن "كلام الحاخام لم يكن دعوة إلى رفض الخدمة العسكرية، بل دعوة لتوفير أطر مناسبة للشباب الحريديم الذين يرغبون في الانضمام إلى الجيش، حتى لا ينفصلوا عن مجتمعهم وقِيمهم." وفي تعليق على تصريحات يوسف، قال رئيس حزب "المعسكر الوطني"، بيني غانتس، إن "دعوات رفض الخدمة العسكرية غير شرعية وخطيرة، سواء صدرت عن

مدّعي عام سابق أو عن حاخام أكبر سابق." ووصف زعيم المعارضة، يائير لبيد، تصريحات الحاخام بأنها "تجاوز للخطوط الحمراء تهدّد الديمقراطية وتزعزع مستقبل إسرائيل". ودعا إلى التحقيق مع الحاخام يوسف بنفس الطريقة التي طُلب فيها التحقيق مع المدّعي العام السابق، موشيه لدور، بسبب تصريحاته. وهذه ليست المرّة الأولى التي يُدلي فيها الحاخام يوسف بتصريحات ضدّ التجنيد. ففي وقت سابق، قال خلال لقاء مع طلّاب حريديم إنه ينبغي عليهم "تمزيق أوامر التجنيد ورميها في المراحيض". وفي درسه الأسبوعي نهاية الشهر الماضي، انتقد تأخير سن قانون يعفي الحريديم من التجنيد، مشيرًا إلى أن ذلك تسبّب في "مشكلات وتراجع تمويل المعاهد الدينية." ويُذكَر أن الحاخام يتسحاق يوسف انضم نهاية الشهر الماضي إلى "مجلس حكماء التوراة"، القيادة الروحية لحركة "شاس". وعلى الرغم من مكانته البارزة في الحركة، إلّا أنه لم يُعتبر بعد خليفة رسميًا لوالده، الحاخام عوفاديا يوسف، الذي كان الزعيم الروحي المؤسّس للحركة.

10 – نتنياهو يبحث مع ترامب التطورات في سورية وإيران وغزة خلال اتصال هاتفي

أجرى رئيس الحكومة الإسرائيلية، بنيامين نتنياهو، اتصالًا هاتفيًا مع الرئيس الأميركي المنتخب، دونالد ترامب، ناقشا خلاله التطورات في سورية وإيران وغزة. ويأتي ذلك على خلفية "التفاؤل الحذر" الذي تبثّه واشنطن وتل أبيب بشأن إمكانية التوصل إلى اتفاق بشأن غزة وصفقة تبادل أسرى مع حركة حماس قبل عودة ترامب إلى البيت الأبيض. وفي مقابلة خاصة لمجلة "تايم" بعد اختياره شخصية العام، تطرّق خلالها إلى الحرب على غزة، قال ترامب: "لا أريد أن يستمر الناس في القتل"، مُشيرًا إلى أن نتنياهو يعلم أنه يرغب في إنهاء الحرب. ورداً على سؤال حول ما إذا كان لا يزال يدعم "صفقة القرن" التي طرَحها خلال ولايته السابقة، أجاب ترامب: "أنا أدعم أي خطّة تحقّق السلام، ويمكن أن تكون بأشكال مختلفة." وعندما سئِل عن دعمه لحلّ الدولتين، أجاب: "أنا أدعم أي حلّ يحقّق السلام. هناك أفكار أخرى غير حلّ الدولتين. سأدعم أي شيء يؤدّي إلى سلام دائم، لأنه لا يمكن أن نشهد مأساة مثل هذه كل خمس سنوات. هناك بدائل أخرى." وأضاف ترامب أنه خلال ولايته السابقة منع نتنياهو من ضم الضفة الغربية إلى إسرائيل، قائلاً: "سنرى ما سيحدث." وعندما سُئل مجدّدًا عمّا إذا كان سيسمح لإسرائيل بضم الأراضي المحتلة، أجاب: "أريد سلامًا طويل الأمد. لا أقول إن هناك احتمالًا كبيرًا لحدوث ذلك، لكنّني أريد سلامًا يمنع تكرار ما حدث في 7 أكتوبر بعد ثلاث سنوات." وأضاف: "هناك

العديد من الطرق لتحقيق ذلك، ويمكن تحقيقه عبر حلّ الدولتين. ولكن يمكن أيضاً تحقيقه بطرق أخرى. أريد أن يكون الجميع راضين، وأن يتوقّف الناس عن الموت."

11 – تقرير: مسؤولون استخباراتيون إسرائيليون زاروا الأردن سرًا

ذكَرت هيئة البث الإسرائيلية ("كان 11")، أن مسؤولين استخباراتيين إسرائيليين رفيعي المستوى أجروا زيارة سريّة إلى الأردن خلال الأيام الماضية، للتعبير عن مخاوفهم أمام القيادة الأردنية من مزاعم بشأن بـ"تداعيات أمنية وإقليمية محتملة تهدّد الاستقرار." ووفقًا للقناة الإسرائيلية، شارك في الزيارة كل من رئيس جهاز الأمن الإسرائيلي العام (الشاباك)، رونين بار، بالإضافة إلى رئيس شعبة الاستخبارات العسكرية في الجيش الإسرائيلي ("أمان") الذي تولّى منصبه مؤخراً، شلومي بيندر. هذا ونقَل موقع "واللا" عن مسؤولين إسرائيليين أن رئيس الشاباك وضبّاطًا رفيعي المستوى في الجيش الإسرائيلي التقوا بمدير دائرة المخابرات العامة الأردنية، أحمد حسني، وقادة بارزين في الجيش الأردني. وناقش الجانبان، بحسب "واللا"، "تطوّرات الوضع في سورية والعلاقات مع مجموعات المعارضة السورية التي شكّلت حكومة انتقالية". وتطرّق اللقاء كذلك إلى "تهريب الأسلحة من قِبل إيران عبر الأراضي الأردنية إلى التنظيمات المسلّحة في الضفة الغربية" المحتلة. وأشارت هيئة البث العام الإسرائيلية إلى "مخاوف إسرائيلية" من أن ينعكس نجاح المعارضة السورية في إسقاط نظام بشّار الأسد على "تحفيز 'جهات متطرّفة' في الأردن"، الأمر الذي ادّعت أنه قد يؤدّي إلى "زعزعة استقرار حكم الملك عبد الله الثاني." وأضاف التقرير أن هذه المخاوف دفعت رئيس جهاز الشاباك، بار، ورئيس شعبة الاستخبارات العسكرية، بيندر، إلى زيارة الأردن. وبحسب التقرير، عبّر المسؤولون الإسرائيليون عن قلقهم من تعرّض الأردن لهجوم مُشابه لما حدث في سورية. وعُقدت في إسرائيل مناقشات على مستويات سياسية وأمنية عليا، بما في ذلك في المجلس الوزاري للشؤون السياسية والأمنية (الكابينيت)، حول إمكانية أن "يتكرّر السيناريو السوري في الأردن." ونقلت القناة عن مسؤولين إسرائيليين تحذيرهم من أن "مثل هذا التطوّر قد تكون له تأثيرات مباشرة على إسرائيل، التي تشترك مع الأردن في أطول حدود بريّة"، وقالت إن دبلوماسيين عرب يُشاركون إسرائيل المخاوف ذاتها.

12 – المدّعي العام الإسرائيلي الأسبق يدعو الطيّارين لرفض التطوّع للخدمة العسكرية

دعا المدّعي العام الإسرائيلي الأسبق، موشيه لدور، الطيّارين في سلاح الجيش إلى رفض الخدمة التطوعيّة، في ظلّ ما وصفه ب "تحوّل إسرائيل إلى ديكتاتورية" نتيجة لـ"الإصلاح القضائي" الذي تدفع به الحكومة الإسرائيلية.

وأثارت تصريحات لدور خلال مشاركته في فعالية ثقافية في بئر السبع، جدلًا حادًا وانتقادات واسعة من مختلف الأطياف السياسية في إسرائيل، في ظل المخاوف من تأثيرها على الجهوزية العسكرية في ظل الحرب الإسرائيلية المتواصلة على عدّة جبهات. وفي تصريحاته، قارن لدور ملفّات الفساد المتّهم بها رئيس الحكومة الإسرائيلية، بنيامين نتنياهو، بتلك التي أدين بها رئيس الحكومة الأسبق، إيهود أولمرت، قائلاً إن "التّهم ضدّ نتنياهو أخطر بكثير من تلك التي أدين بها أولمرت." كما شدّد المدّعي العام الإسرائيلي الأسبق على أنه "كان ينبغي إعلان تعذّر قيام نتنياهو بمهام رئيس الحكومة منذ فترة طويلة"؛ لكنه أشار إلى أن إمكانية التوصل إلى صفقة ادّعاء مع نتنياهو ممكنة، بشرط ألّا تكون "صفقة استسلامية." أما بشأن الاحتجاجات ضدّ الحكومة، قال لدور إن "الطيّارين الذين أنهوا خدمتهم العسكرية ويعملون كمتطوّعين يجب أن يقولوا لدولة اسرائيل: تعملون على التحوّل إلى ديكتاتورية؟ لن أعود إلى قمرة القيادة." وأصدر نتنياهو بياناً مقتضباً عبر مكتبه، علّق من خلاله على تصريحات لدور التي وصفها بأنها "دعوة لرفض الخدمة العسكرية أثناء الحرب، وهي تستحق الإدانة من جميع الأطياف السياسية." وأضاف أن مثل هذه الدعوات "تتجاوز الخطوط الحمراء، وتهدّد الديمقراطية ومستقبلنا". كما دعا المستشارة القضائية للحكومة، غالي بهاراف–ميارا، لاتخاذ إجراءات فورية ضدّ هذه الظاهرة التي وصفها بـ"الخطيرة." وأعلن وزير القضاء الإسرائيلي، ياريف ليفين، أنه توجّه إلى المستشارة القضائية للحكومة، مُطالباً بفتح تحقيق ضدّ المدّعي العام الإسرائيلي الأسبق، لدور، معتبرًا أن "غياب التعامل الحازم مع مثل هذه الدعوات سيؤدّي إلى توسع ظاهرة التحريض على رفض الخدمة." وقال ليفين إن "الدعوة إلى رفض الخدمة، سواء في أوقات السلم أو الحرب، تشكّل انتهاكًا واضحًا وخطيرًا للقانون، وهو أمر يزداد خطورة عندما يصدر عن شخص كان مسؤولاً عن تحديد سياسات النيابة العامة في دولة إسرائيل." واعتبر وزير الأمن القومي الإسرائيلي، إيتمار بن غفير، تصريحات لدور "طعنة في ظهر الأمّة وجنود الجيش الإسرائيلي". وأضاف أن "دعوة لدور تأتي في ظل دعم الجهاز القضائي، بما في ذلك المستشارة القضائية للحكومة، للنشاطات المناهضة للحكومة."

13 – تخوّف إسرائيلي من إصدار الجنائية الدولية مذكّرات اعتقال دولية سريّة

وصفت الصحف الإسرائيلية رئيس الحكومة، بنيامين نتنياهو، ووزير الأمن السابق، يوآف غالانت، بأنهما تحوّلا إلى "سجينين" في إسرائيل، وأن نتنياهو أصبح زعيماً "منبوذاً"، في أعقاب قرار المحكمة الجنائية الدولية في لاهاي، بإصدار مذكّرتي اعتقال دولية ضدّهما بتهمة مسؤوليتهما عن ارتكاب جرائم حرب وجرائم ضدّ الإنسانية

في الحرب على غزة. وعبّر مسؤولون إسرائيليون عن "وجود تخوّف من صدور مذكّرات اعتقال أخرى بشكل سريّ ضدّ أشخاص تعتقد المحكمة الجنائية الدولية أنهم جزء من ممارسات التجويع وجرائم الحرب" خلال العدوان المستمر على غزة، حسبما نقلت عنهم صحيفة "يديعوت أحرونوت." ورغم أنه بإمكان نتنياهو زيارة الولايات المتحدة كونها ليست عضواً في المحكمة الجنائية، إلّا أنه يُتوقّع نشوء صعوبات تتعلق برحلته الجويّة إليها، إذ من الجائز ألّا تسمح دول بعبور طائرته في مجالها الجوّي. كما أن الإجراءات المتعارف عليها في الأمم المتحدة هي أنه لا يتم دعوة زعيم مثل نتنياهو في وضعه الحالي إلى افتتاح دورة الجمعية العامة للأمم المتحدة، وفقاً للصحيفة. ولفَت الخبير القانوني، بروفيسور مردخاي كرمنيتسر، في تحليل نشرته صحيفة "هآرتس"، إلى أن "خطوات نتنياهو تجْبي هذه المرّة أيضاً ثمناً من الدولة، من جميعنا. وواضح أن مذكّرات اعتقال كهذه تستهدف بشدّة مكانة إسرائيل الدولية." وأضاف أن "حقيقة أن ترامب، وربما زعماء آخرين، سيجْبون ثمناً من المحكمة لن تدعم مكانتنا بنظر معظم الدول الأعضاء في المحكمة. واعتبار أن مكانة إسرائيل في العالم ليس مهماً هو اعتبار كاذب وخطير."

14 – إسرائيل لم تعلم مسبقاً بهجوم المعارضة المسلّحة وفوجئت بسقوط الأسد

ذكرت وسائل إعلام إسرائيلية في أعقاب سقوط نظام بشّار الأسد أن إسرائيل لم تكن تعلم مسبقاً بهجوم فصائل المعارضة المسلّحة، في 27 تشرين الثاني/نوفمبر الماضي، وفوجئت بالوتيرة السريعة لهذه التطوّرات، وصولاً إلى دخول الفصائل إلى دمشق. وبحسب إذاعة الجيش الإسرائيلي، فإنه خلال الأسابيع التي سبقت هجوم المعارضة المسلّحة، "تعالت مؤشّرات استخباراتية في إسرائيل حول تحرّكات في منطقة المتمردين (المعارضة المسلّحة)، والتي اعتبرت أنها منطقة في حالة سُبات نسبياً خلال السنوات الأخيرة." وأضافت الإذاعة أن دائرة الأبحاث التابعة لشعبة الاستخبارات العسكرية الإسرائيلية (أمان") طرَحت تقديرات سريّة للوضع أمام قيادة الجيش، وأشارت إلى مؤشّرات لتحرّكات في منطقة المعارضة المسلّحة، "لكن لم تكن في إسرائيل أي معلومة حول عزم المتمرّدين شن هجوم مفاجئ ضدّ الأسد، وبالطبع ليس بسرعة وحجم حدوثه." وأشار موقع "واينت" الإلكتروني إلى أن "أمان"، وكذلك الموساد، "لم يرصدا أي أمر كهذا في الأفق. وعملياً، إسرائيل وضعت مفهوماً كاملاً يستند إلى أن الأسد مستقر، وأن الدعم الروسي له قوي، وأن 'يجري ترميم الجيش السوري'، وهذا كان تقدير 'أمان' حتى الأيام الأخيرة." وأضاف موقع "واينت" أن إسرائيل كانت تعتزم دمج روسيا في اتفاق وقف

إطلاق النار في لبنان، الذي خرج إلى حيّز التنفيذ في اليوم نفسه الذي بدأ فيه هجوم المعارضة المسلّحة، وذلك مقابل وقف ترميم حزب الله. "وهذه كانت محاولة لدق أسافين في محور المقاومة." ووفقاً لـ"واينت"، فإن هذا التوجّه الإسرائيلي "استند إلى مجموعة فرضيّات، وصلت من خلال معلومات يُفترض أنها مؤكّدة، بأنه يوجد جمود في سورية، وأن الأسد أصبح أكثر شرعية، وأقوى أيضاً. لكن ضعف الجيش السوري وانعدام المحفّزات لدى قيادته، كان ينبغي أن يعلم بها المستوى السياسي الإسرائيلي، الذي وجد نفسه الآن في حالة محرجة، إذ أنه بنى أوهاماً على النظام لا وجود لها فعلاً." وأفاد موقع صحيفة "هآرتس" الإلكتروني بأن أجهزة الاستخبارات الإسرائيلية لم تبذل جهداً لجمع معلومات حول فصائل المعارضة السورية المسلّحة، وإنما ركّزت جهودها على إيران وحزب الله والفلسطينيين، "ولذلك فوجئت" بسقوط الأسد. ووفقاً للمحلّل العسكري في "هآرتس"، عاموس هرئيل، فإن "الضربة الهائلة التي تلقّاها المحور الإيراني، وهي الضربة الأشد التي تلقّاها حتى الآن، هي بشرى جيّدة بالنسبة لإسرائيل، لكنها لن تأتي بلا مصاعب." وأضاف أنه "داخل معسكر المتمرّدين المنقسم، تعمل وتؤثّر جهات تتماهى مع تنظيم القاعدة (في إشارة إلى "هيئة تحرير الشام"). وحتى لو غيّروا صبغتهم الفكرية في السنوات الأخيرة، من أجل تقليص التحفّظات في الغرب، إلّا أن أيديولوجيتهم الأساسية لم تتغيّر على ما يبدو تجاه إسرائيل أيضاً." وتابع أن إسرائيل قلقة حيال مهاجمة فصائل سورية مسلّحة نحو هضبة الجولان المحتلة، وحيال أمرين آخرين، "هما استهداف قوّة المراقبين التابعة للأمم المتحدة، أوندوف، ومحاولات جهات سُنيّة متطرّفة لاستهداف القرى الدرزيّة في الجانب السوري من الحدود." وحسب هرئيل، فإن الجيش الإسرائيلي حشَد قوّات مدرّعات وقوّات بريّة في الجولان، وأدخل قسماً منها إلى المنطقة العازلة، وأطلق النار من هناك نحو الأراضي السورية، كي يلمح للفصائل المسلّحة بعدم الاقتراب. "وإذا تطلّب الأمر، من الجائز أن يستولي الجيش الإسرائيلي على حزام دفاعي داخل الأراضي السورية." ولفَت إلى أن "نتنياهو يرى بالتطوّرات في سورية فرصة لإنزال ضربة نهائية على إيران. وهو يوعظ منذ شهور لإدارة بايدن، والآن لإدارة دونالد ترامب المقبلة، بأن هذا هو الوقت المناسب لتوجيه ضربات مباشرة للإيرانيين والقضاء نهائياً على برنامجهم النووي. ولا توجد طريقة حقيقية للتنبّؤ بموقف ترامب، الذي يخلط في توجهاته اعتبارات متناقضة من استخدام الضغط والتقوقع".